



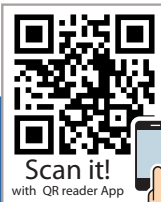
القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية

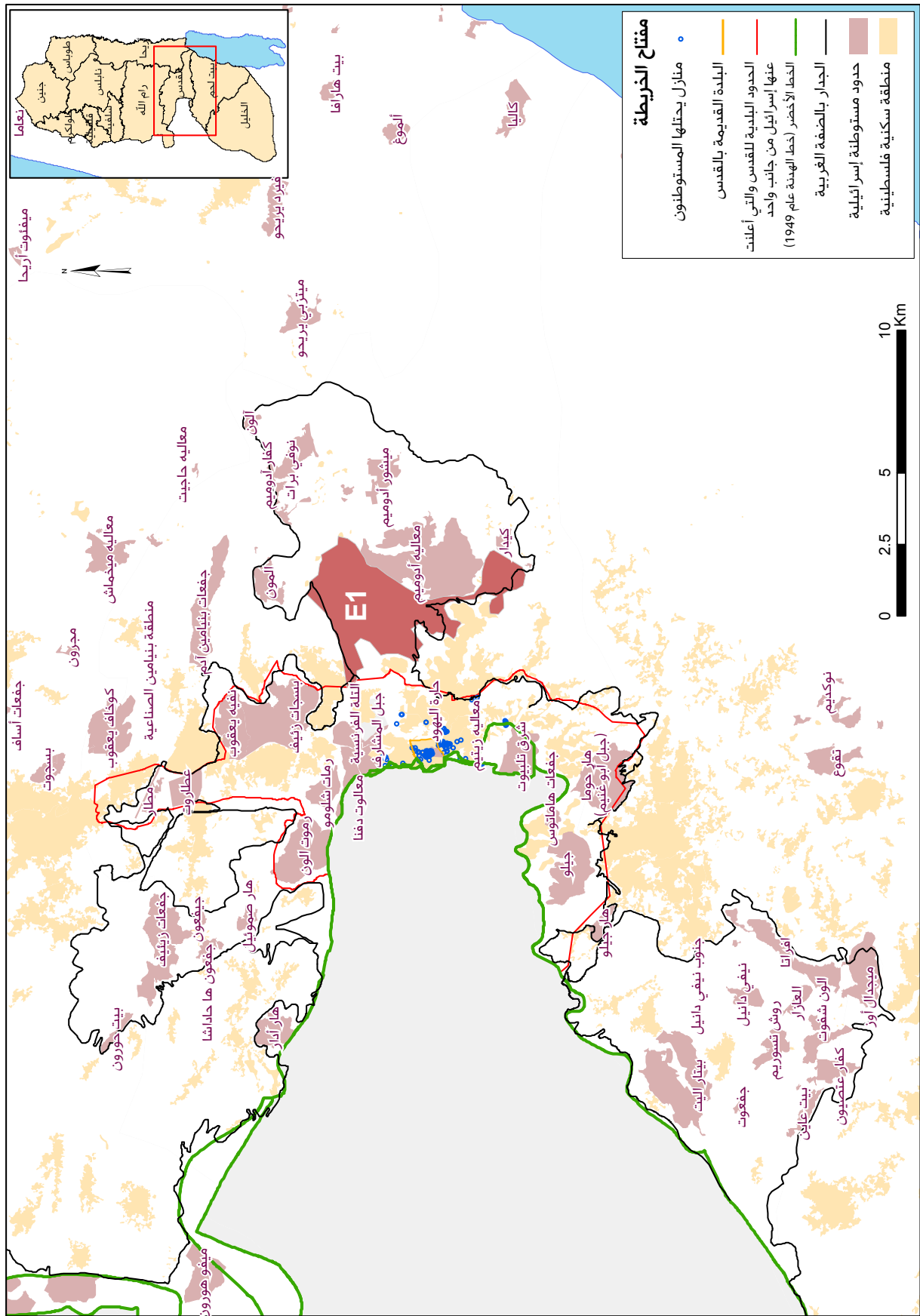
المستجدات حتى آب/أغسطس 2014

حقائق أساسية

- يعيش في القدس الشرقية في الوقت الحالي ما يقرب من 298,000 فلسطيني، إضافة إلى 200,000 مستوطن إسرائيلي يعيشون في مستوطنات أنشئت منذ عام 1967 في انتهاك للقانون الدولي.
- يُحظر على أربعة ملايين فلسطيني من باقي الأرض الفلسطينية المحتلة دخول القدس الشرقية بدون تصاريح إسرائيلية يصعب الحصول عليها.
- يتم التحكم في الوصول إلى القدس الشرقية من خلال معيقات حركة مادية وإدارية. ولا يستطيع الفلسطينيون الذين يتمكنون من الحصول على تصاريح سوى استخدام أربعة حواجز من بين 13 حاجزًا تقع على طول الجدار.
- يفتقر سكان القدس الشرقية الفلسطينيون إلى وضع إقامة قانوني وآمن. وألغت السلطات الإسرائيلية إقامة ما لا يقل عن 14,000 فلسطيني في القدس في الفترة بين 1967 ومنتصف عام 2010.
- يعزل الجدار الآلاف من الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية عن المركز الحضري للمدينة؛ يتعين عليهم الوصول إلى حواجز مكتظة للوصول إلى خدمات الصحة والتعليم وخدمات أخرى من حقهم الحصول عليها كمقيمين.
- تمت مصادرة 35 بالمائة من أراضي القدس الشرقية لتطوير المستوطنات الإسرائيلية ولم يتم تخصيص سوى 13 بالمائة من القدس الشرقية للبناء الفلسطيني، معظمها مقام عليها مبان أصلا.
- ما لا يقل عن ثلث منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية غير حاصلة على تراخيص بناء، وهي تراخيص يصعب الحصول عليها، وهو الأمر الذي من الممكن أن يعرض أكثر من 90,000 مواطن لخطر التهجير وما له من أثر نفسي.
- ومنذ عام 1967، هدمت السلطات الإسرائيلية 2,000 منزل تقريبا في القدس الشرقية.
- عدة مئات من سكان القدس الشرقية الفلسطينيين عرضة لخطر التهجير القسري بسبب الأنشطة الاستيطانية لاسيما في البلدة القديمة وسلوان والشخ جراح.
- هنالك نقص مزمن في قاعات الدراسة في القدس الشرقية، ويتطلب بناء 2,200 قاعة دراسية إضافية لاستيعاب الأطفال الفلسطينيين كما أن العديد من المنشآت الموجودة حاليا غير ملائمة ولا تستوفي المعايير.

1. إن ضم إسرائيل للقدس الشرقية وأراضي الضفة الغربية المحيطة أحادي الجانب، يُخالف القانون الدولي، ولا يعترف بالضم المجتمع الدولي الذي يعتبر القدس الشرقية جزءاً من الأرض الفلسطينية المحتلة. (أنظر قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 252، 267، 471، 476، 478).
2. أدت التدابير الإسرائيلية، منذ عام 1967، إلى تغيير وضع القدس الشرقية وأثرت على وضع إقامة فلسطيني القدس الشرقية، ووصولهم إلى الخدمات التعليمية والصحية، وقدرتهم على تخطيط وتطوير مجتمعاتهم. والإخفاق في معالجة هذه العوامل على المدى البعيد يهدد بتقويض الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية.
3. تعتبر النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في القدس الشرقية غير قانونية وتنفذ على حساب الأراضي والموارد المخصصة للبناء والتطوير الفلسطينيين، مما يترك السكان عرضة للطرد والتهجير القسري ونزع الملكية. يقع على عاتق إسرائيل بوصفها القوة المحتلة مسؤولية إدارة الأراضي المحتلة لمنفعة السكان الفلسطينيين المتمتعين بالحماية.
4. إن القيود الإسرائيلية المفروضة على التنقل والوصول تعيق وصول الفلسطينيين من بقية الضفة الغربية ومن قطاع غزة إلى الخدمات في القدس الشرقية، بما في ذلك المنشآت الصحية التي توفر خدمات صحية متخصصة وطائرة غير متوافرة في أي أماكن أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتحد المعوقات البيروقراطية والمادية كذلك من قدرة العاملين الطبيين من الوصول إلى المستشفيات والعيادات ومن قدرة الطلاب على الوصول إلى مدارسهم.
5. إن الجدار وتوسع المستوطنات والقيود المتصلة المفروضة على تنقل الفلسطينيين تعزل على نحو متزايد القدس الشرقية - وهي محور حياة الفلسطينيين السياسية والتجارية والدينية والثقافية - عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة. وسيزيد التوسع الاستيطاني المخطط له في المنطقة منطقة القدس الأوسع، وخصوصا مشروع شرق I (E1)، من هذه العزلة.





النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_Jerusalem_FactSheet_December_2012_english.pdf